

## ضمان قدرة السلطة على احتواء الوضع

بقلم: عماد موسى

إن ضمانات إنهاء العنف في قطاع غزة والضفة الغربية تحدده جملة من العوامل الداخلية هي: القدرات الذاتية للسلطة، وموقف الأذرع العسكرية للفضائل، وموقف منظمات المجتمع المدني.

### أولاً: القدرات الذاتية للسلطة الفلسطينية

أثبتت الأحداث الأخيرة مدى عجز الأجهزة الأمنية على مواجهة العنف بمختلف أنواعه، وعلى مواجهة الفلتان الأمني المستشري والذي أصبح ظاهرة مجتمعية. هذه الظاهرة التي في رحمها ظواهر متعددة مثل ظاهرة اللتمين والقتعير وظاهرة المسلحين ومطلق النار العشوائي والظواهر العسكرية المنظمة التابعة للفضائل وكذلك عمليات القتل والعنف ضد النساء. وإزاء ذلك كله وقفت السلطة موقف المتفرج، ولم تتمكن من تحريك ساكن لعدم قدرتها على ضبط الأمن بعد أن تعرضت مقراتها للتدمير. ولعدم قدرتها على إعادة بناء ذاتها وقدراتها حتى الآن، ونظراً أن تتساءل كيف يمكن للسلطة ضبط الأمن في ظل الواقع الراهن، أي بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة؟

لا شك أن السلطة بدأت في غضون الأشهر القليلة الماضية إعادة بناء مقراتها وتأهيلها، وكذلك إعادة تأهيل عناصرها وتدريبهم وتجنيد أعداد كبيرة للعمل في الأجهزة الأمنية لسد الاحتياجات في الجانب البشري، وأما على الصعيد اللوجستي فقد تسلمت الشرطة معدات متواضعة من دول صديقة كمقدمة لإعادة تجهيزها حتى تتمكن من القيام بمهامها على أكمل وجه. وكذلك تم توحيد الأجهزة الأمنية وإحالة عدد كبير من أفرادها على التقاعد ومعالجة قضايا العسكريين قانونياً ومالياً. وهذا يقتضي الإسراع في وضع الهيكلية التنظيمية للأجهزة الأمنية وإصدار قانون

المخابرات العامة، وتحديد صلاحيات هذه الأجهزة استناداً لأحكام القانون.

ولكن التدريب وإعادة التأهيل لا يكفيان إذا لم يوضع في إطار خطة وطنية أمنية سياسية مستندة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وسلطة القضاء وتنفيذ قراراتها، وأن تتبنى سياسة تحريم الاقتتال الفلسطيني، وأن تعطي للقيادة السياسية الفرصة الكافية لإجراء الحوار الموضوعي البناء بهدف ضبط السلاح كمرحلة أولى، على أن تقوم الفضائل العسكرية بجمعه وتخزينه تحت إشرافها في مرحلة ثانية، وبعد أن تدرك الفضائل بتحقيق الإنجازات الفلسطينية نحو بناء مؤسسات الدولة بهدف الوصول إلى الاستقلال، بالترزامن مع وجود الضمانات الدولية بعدم إعادة احتلال القطاع، والمضي قدماً باتجاه الدولة الفلسطينية ضمن قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً ٢٤٢ و ٢٣٨، مما يجعل من ذلك حافزاً ذاتياً للفضائل لأن تقوم بتسليم سلاحها للسلطة والشروع في المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والبرلمانية والديمقراطية.

والأهم من ذلك كله أن تبادر السلطة بتقديم المتهمين بالفساد إلى القضاء حتى تأخذ العدالة مجراها وحتى تتوقف أساليب أخذ الحق باليد، بدلاً من اللجوء إلى القضاء، وأن تشترط باتخاذ الإجراءات الضرورية للإنتهاء من ملف الإصلاح الإداري والمالي وأن تتوسع في الضمان الصحي والاجتماعي للفتل الحرومة والمهمشة، لأن الخطر القادم على وضع السلطة وحزبها الحاكم يتمثل في قدرتها على إنجاز ملف الإصلاح، ومحاربة الفساد والانتهاك من الحسوبة والواسطة. فإذا أخفقت بذلك تكون قد قدمت بما فيه الغاية ضد مرشحها للانتخابات التشريعية والبلدية والنقابية.

### ثانياً: موقف الأذرع العسكرية

ما تزال الأذرع العسكرية للعديد من الفضائل ترفض تسليم

أسلحتها للسلطة، وتعتبره سلاحاً شرعياً اكتسب شرعيته من المقاومة، وبناء عليه، لا يمكن لهذه الأذرع أن تسلم أسلحتها إلا بعد حلا احتلال عن الضفة والقدس كما جاء في بيان لكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح، قالت فيه: "لن يكون غير سلاحنا وسلاح كافة فصائلنا الفلسطينية هو المحرر لباقي المدن التي تغطيها دبابات الاحتلال" ووجدت الك تائب التأكيد على أن سلاحها الشرعي "لن يتم نزعها إلا على أجساد مجاهدي الكتايب والفضائل". ويمكن لهذه الأزمة أن تعالج سياسياً وليس عن طريق العنف. ويمكن لحركة فتح وسائر الفضائل الفلسطينية وبالتوافق مع السلطة التوصل إلى ميثاق شرف بهذا الشأن. وأما فيما يتعلق بالخارجين عن القانون فيمكن ضبط سلاحهم من خلال تطبيق قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ بشأن الأسلحة النارية والذخائر بكل حذافيره.

ولكن موقف الأذرع العسكرية يطرح إشكالية فعلية على السلطة حول شرعية السلاح، حيث يؤكد كل طرف على شرعية سلاحه، فالسلطة تكتسب شرعيتها من الانتخابات المباشرة من الشعب الفلسطيني. والسلطين التنفيذية والقضائية تحضيان بالشرعية من خلال خضوع السلطة التنفيذية للمسائلة والرقابة، ومن خلال تمتع السلطة القضائية بالاستقلال. أما فيما يتعلق بظاهرة القتل والاعتداءات فيمكن حلها عن طريق القضاء بشرط توفير المناخ الأمني لحماية القضاة والحامين خصوصاً أن بعضاً منهم قد تعرض للخطف والبعض تعرض للتهديد وكذلك تم الاعتداء على المحاكم عندما أقدم البعض على قتل غريمه في المحكمة، ويمكن تقديم الجناة إلى العدالة.

### ثالثاً: موقف منظمات المجتمع المدني

منذ اللحظة الأولى استشرع المجتمع المدني خطورة ترد

الأوضاع الأمنية على الفرد والمؤسسة والمجتمع، فدونقوا ناقوس الخطر وأصدروا البيانات وأرسلوا الذكريات إلى السلطين التشريعية والتنفيذية، وخرجوا في مظاهرات ومسيرات ضد الفلتان الأمني ونظموا المؤتمرات للمطالبة برفض النظام العام وتوفير الأمن والأمان للمواطن، واحترام سلطة القضاء وفرض سيادة القانون، ووقف أخذ الحق باليد والحد من القضاء الوازي (القضاء العشيري).

أما في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وخروج العامل الإسرائيلي من معادلة الفلتان الأمني ولو جزئياً، فإن متطلبات عمل منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة ستمضي في اتجاهين: العمل مع التوجهات العامة للسلطة والفضائل والمجتمع لفرض النظام والمحافظة على الأمن والسلم. وأيضاً تبني أجندة جديدة تتضمن معالجة ما تركه الاحتلال من آثار سلبية على النواحي السكولوجية والاجتماعية والديمقراطية للمواطن حيث ارتفعت في الآونة الأخيرة حدة حوار البنادق وتحريك البيادق والتمترس وراء الحواجز وفي الخنادق بين الفرقاء، الأمر الذي يتطلب من منظمات المجتمع الأهلي زيادة عدد المشاريع ذات الطابع النفسي والاجتماعي والديمقراطي لتعزيز ثقافة الحوار بدلاً من ثقافة السلاح. ونشر ثقافة السلم الأهلي ونبذ العنف وحل الأزمات والصراعات بالوسائل السلمية وتبني أجندة تدريبية لعدد كبير من قادة الرأي وقادة المجتمع المدني والقيادات الشابة والقيادات النسوية لإكسابها المهارات اللازمة لكي يسهموا في إعادة تأهيل قطاعات واسعة من المجتمع وخصوصاً قطاع الشباب والمرأة. فعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات إلا أن نجاحها منوط أيضاً ببعث مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية وبذل الجهود لدعم الفئات المسكرة بسوق العمل بعد تأهيلهم.

# المنظمات الفلسطينية السياسية والعملية التنموية بعد إخلاء غزة

تيسير محيسن

تقديم

مع تطبيق خطة الفصل أحادية الجانب وتداعياتها المحتملة على مجمل الحالة الفلسطينية، يواجه الفلسطينيون تحدٍ بالغ التعقيد، يكمن في الجمع الناجح بين الاضطرار بمهمة استكمال مسيرة الكفاح الوطني من جهة، وبين مهتمتي التحول الديمقراطي وإدارة التنمية من جهة أخرى في ظروف صعبة ومتلبسة وتتسم بعدم الوضوح. وإذا كانت خطة الفصل الإسرائيلي من حيث الجوهر تنطوي على الغام وتهديدات لمجمل المشروع الوطني الفلسطيني، فإنها من ناحية أخرى ربما تشكل فرصة يمكن إقتصادها والبناء عليها، خاصة في مضمار اختيار الجدارة في كيفية التصرف الفلسطيني اللاحق في مجالات عدة من بينها إدارة غزة وإعادة بناء النظام السياسي وتغيير أدوات وأشكال الكفاح الوطني وقطع الطريق على محاولات إسرائيل تحييد الموقف الدولي إزاء المسألة الفلسطينية. هذه المقالة ستعالج -نظرياً- جزئية صغيرة مرتبطة بالمنظور التنموي للتنظيمات السياسية الفلسطينية. وتستند إلى فرضية مفادها أن أي نموذج للتنمية في حالتنا الفلسطينية يشترط بالضرورة وجود علاقة عضوية بين السلطة السياسية ومنظومة التنمية.

تشهد المجتمعات الحديثة فجوة بين المركز والأطراف، يمكن أن تهدد مستويات المشاركة في العمليات السياسية والإدارية والتنمية، ولذلك ثمة حاجة إلى توافر مجموعة من القوى التي يمكن أن تسد هذه الفجوة وتعمل على تحريك الجدل الواعية والمستمرة بين المركز والأطراف، من بين أهم هذه القوى: الأحزاب السياسية وجماعات الضغط بالإضافة إلى مؤسسات الحكم المحلي ووسائل الإعلام والرأي العام. الأحزاب السياسية من حيث محتواها الجماهيري وصفاتها التمثيلية هي ظاهرة ديمقراطية وأداة تنمية فعالة. ولذلك، فهي تعتبر النواة الأولى لبناء الديمقراطية والقاعدة الأساسية للعمل التنموي الناجح. ولكن في الممارسة غالباً ما يجري تفريغ ظاهرة الأحزاب السياسية من غاياتها الحقيقية.

تتأثر العملية التنموية بمدى فعالية السلطة العامة، وتعتبر طبيعة هذه السلطة هي المحدد الأول لفعاليتها، أما المحدد الثاني فهو التوازن البنوي لها. في هذا السياق يمكن تناول بعض مظاهر ضعف السلطة العامة وتشوهها في بلدان العالم الثالث، فمن غياب تقاليد سياسية كفوة إلى عدم الفصل بين مراكز السلطة الرسمية وقياداتها المختلفة، ومن هيمنة النخب العسكرية والأمنية إلى طغيان القائد الفرد، ومن عدم تكامل أجهزة السلطة ومؤسساتها إلى ضعف الاندماج السياسي وما ينجم عنه من انشطار موازي في مراكز السلطة، وهو

التدخل والتنفيذ، وقياس الأثر ومدى المشاركة وتلبية الاحتياجات الحقيقية للفئات الأكثر احتياجاً، وهو ما من شأنه أن يقلل الانحرافات ويضمن مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وترشيد استخدام الموارد وتفعيل طاقات المجتمع الكامنة، وبالتالي يحفظ للتنمية أهم دعائمها ولاستدامتها أهم مقوماتها. التنظيمات السياسية الفلسطينية لا تعبر عن الفعالية الإيجابية المطلوبة في هذا الضمار، ذلك أنها مشغولة بالهم السياسي العام أولاً، وثانياً تفتقد إلى الأيديولوجية المبررة عن المصالح الأساسية لأغلبية المواطنين بالرغم من ادعائها عكس ذلك. وربما لحول الانشغال في القضايا الوطنية في سياق مقاومة الاحتلال، لم يعد نشطاء هذه التنظيمات يتمتعون بالديناميكية والكفاءة المنشطة للقيام بهذا الدور، وقد برزت لهذا السبب ظاهرة تحول الاهتمام الأساسي لهذه التنظيمات وأعضائها إلى اهتمامات شخصية على حساب المصلحة العامة، فمثلاً يسعى هؤلاء إلى الحصول على وظيفة عن طريق التنظيم السياسي دون كبير اهتمام بمحاربة المحسوبية أو النضال من أجل تكريس معايير الكفاءة والنزاهة في التوظيف، وهكذا.

**أخيراً**، يمكن القول أنه لا يمكن توقع القيام بعمليات تطوير إدارية ومساهمة جدية في تحقيق غايات التنمية البشرية بدون تقوية موازية لعمليات التمثيل السياسي، وأي شيء غير ذلك سيؤدي حتماً إلى خلق قيادات سياسية تستغل الخدمات الإدارية سياسياً وشخصياً. ومن البدهي، أنه في ظل مجتمع تقليدي تكون التنظيمات السياسية ضعيفة تصبح عملية التمثيل السياسي بدائية أو حتى معدومة، وفي مثل هذه الأحوال تبرز البيروقراطية الإدارية والحزبية كقوة بديلة دون أن تمتلك البصيرة الأيديولوجية التي تمكنها من حشد الناس والتعبير عن مصالحهم الحقيقية، ودون أن تدير عمليات التنمية بالاستناد إلى معرفة واضحة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، وبالتالي تفقد العملية برمتها الدعم الاجتماعي اللازم لها.

إن عدم قدرة أو رغبة التنظيمات السياسية الفلسطينية في ممارسة وظائف التسييس أو التوعية والتعبئة العامة وانشغالها بالتقنية، سيجعل اللامبالاة تحل محل الالتزام والدافعية المطلوبين لبرامج التنمية. كما أن اقتصر الاتفاق بين القوى والتنظيمات السياسية غالباً حول ما يمكن تسميتها بقاعدة (اقتسام الغنائم)، وليس اتفاقاً على المصالح والأهداف والاستراتيجيات العامة، سيشكل تهديداً حقيقياً ليس فقط لمستقبل التنمية في بلداننا وإنما أيضاً، وهذا هو مكمن الخطر الفعلي، لأي إمكانية لاستكمال مسيرة الكفاح الوطني وصولاً لتحقيق أهدافنا في التحرر والاستقلال وبناء الدولة، ولأي فرصة لتحول ديمقراطي حدي.

في المجالات التالية:

**أولاً:** التوسط بين السلطة وسياساتها وبرامجها التنموية من جهة، وبين المواطنين واحتياجاتهم ومطالبهم وحقوقهم من جهة ثانية. هذه العملية ليست ميكانيكية، وإنما تنطوي على جدلية واعية وتقديرية، سواء تعلق الأمر ببلورة وعقلنة مطالب واحتياجات المواطنين، أو بتعبئتهم وحشدهم وراء هذه المطالب. هذه الجدلية الواضحة وبوصفها أحد أهم عوامل التطور السياسي مرهونة بعاملين: خارجي يتعلق بانعكاسات استمرار الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وداخلي مرتبط بمدى القدرة على إعادة بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي حقاً، ويمدى قدرة التنظيمات السياسية ورغبتها في إعادة ترتيب أوضاعها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة.

**ثانياً:** عمليات التسييس والتنشئة Politicization and Socialization والتي تتضمن تنمية روح المواطنية وتأكيد الروح العامة والحماس والالتزام بالمصالح العامة، وذلك من خلال عمليات التعبئة والتدريب. من الواضح أن هذا الدور يتسم بالدقة والصعوبة والأهمية في مجتمع يشهد استقطاباً ثنائياً شرساً، وتفتش فيه أسباب التمزق والتفكك الاجتماعي والسياسي، ويزداد الولاء والانتماء نحو الجماعات الخاصة، وللأسف، ساهمت معظم التنظيمات السياسية في خلق هذه الحالة وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته السلطة الفلسطينية ذاتها. من المتوقع أن يزداد تفاقم هذه الحالة، ولعل مؤشرات ذلك بدأت جلوية وواضحة في الآونة الأخيرة.

**ثالثاً:** تشجيع عمليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية وتنظيمها، وذلك عن طريق حشد الكوادر الحزبية والمواطنين وتعبئتهم وحث حماسهم من أجل المشاركة في برامج التنمية والمساعدة في تنفيذها. وفي إطار هذا الدور تدرج عمليات الضغط من أجل سن قوانين وتشريعات تتضمن حق المشاركة لكل الفئات وخاصة للنساء والشباب في كل العملية التنموية تصميماً وتخطيطاً وتنفيذاً ومراقبة. وأيضاً تعزيز المشاركة الداخلية في حياة الأحزاب والتنظيمات في القرارات ودعم قيادات شابة إلى مستويات القيادة يعتبر بمثابة إسهام ملموس في تحقيق هذا الدور التنموي. تحتاج هذه العملية إلى بيئة مشجعة، وشروط ابتدائية كتي نتج في سياق اجتماعي وثقافي تهيمن عليه قيم الأبوية والتسلط والفردية، سواء على مستوى المجتمع ككل أو النظام السياسي أو التكوينات المجتمعية المختلفة. ولذلك فهي عملية طويلة ومعتقة وليس من المتوقع تحقيقها في القريب العاجل.

**رابعاً:** ممارسة دور الرقابة الشعبية لحركة التنمية، من البرامج والمشاريع والسياسات وتخصيص الموازنات وآليات